وقد يكون الإشكال لإيماء قائله إلى خبر لم يُفْصِحْ به كقول امرئ القيس :

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيْحَ في حَجَرَاتِهِ [1]

أو أن يكونَ الكلام في شيء غير محدود ، كقوله جلَّ ثناؤه : ﴿ أقيموا الصلاة ﴾ فهذا مُجْمَل غير مُفَصَّل .

وقد يكون الإشكال لوجازة اللفظ كقولهم :

الغَمَرَاتُ ثُمَّ يَنْجَلِينَ [2]

أو لاشتراك اللفظ كقول القائل : « وضعوا اللُّجَّ على قَفَيَّ . » [3]

واللفظ المشترك ليس مذمومًا على الإطلاق في استعماله ، فقد جعله ابن رشيق على ثلاثة مستويات : أولها أن يكون اللفظان راجعين إلى حد واحد ، ومأخوذين من حد واحد ، فذلك محمود وهو التجنيس ، والثاني : أن يحتمل اللفظ تأويلين أحدهما يلائم المعنى والآخر لا يلائمه ولا دليل فيه

---

(١) عجزه : ولكن حديثا ما حديث الرواحل ، وهو مطلع أبيات قالها في هجاء خالد بن سدوس ، وكان قد نزل في جواره فأغارت بنو جديلة على إبله ، فقال له خالد : أعطني رواحلك حتى أطلب عليها مالك ففعل فأنزلوه عنها وذهبوا بها . أي دع النهب الذي نهب من نواحيك وحدثني حديث الرواحل ، وهي الإبل التي ذهبت بها ، ما فعلت .

(٢) من قول الراجز :

الغَمَرَاتُ ثُمَّ يَنْجَلِينَ عَنَّا وَيَنْزِلْنَ بِآخَرِينَ

(٣) هذه الجملة من نثر طلحة بن عبيد الله ، واللُّجّ : السيف ، وقَفَيَّ : أي قفاي . وقد قال طلحة – رضي الله عنه – هذا عندما قام إليه رجل بالبصرة ، فقال له : إنا أناس بهذه الأمصار ، وإنه أتانا قتل أمير وتأمير آخر ، وأتتنا بيعتك وبيعة أصحابك ، فأنشدك الله لا تكن أول من غدر . فقال طلحة : أنصتوني . ثم قال : إني أخذت فأدخلت في الحش – بالضم والفتح : البستان – وقربوا فوضعوا اللجّ على قفيّ ، وقالوا : لتبايعن أو لنقتلك ، فبايعت وأنا مكره .